اعترفت لنفسي بوجود عنصر من المقامرة لم يكن امامي الا تقبله بسبب الخطر الماثل في المزيد من التاخير الذي قد يدفع مصر الى تغيير رايها وقبول المتطوعين للقتال والقاء مبادراتنا بعيدا .

مع ذلك ، استلمت صباح اليوم التالي ، الثالث والعشرين من تشرين الثاني ، رسالة من الدكتور فوزي تقول ان الحكومة المصرية لا يمكنها الخضوع لتفسيري لقضية الموافقة على الوجود والانسحاب كما ذكرتها في الثاني عشر من تشرين الثاني ، ولهذا ، وعلى ضوء اتصالاتي في ذلك اليوم « شعرت بضرورة عدم اذاعة الاتفاق لحين ايضاح جميع جوانب سوء التفاهم الواقع » . واعادت الحكومة ذكر وجهة نظرها في ان زوال الموافقة يعني وجوب انسحاب قوات الطوارىء الدولية .

اجبت على هذا الاتصال — الذي ادى الى تاخير جديد في نقل القوات الى مصر لمدة ٢٤ ساعة على الاقل — ببرقية ارسلتها فور تسلمي للرسالة . واثناء كتابتي لمسودة الرد شعرت انه من الضروري ارسال القوات الآن ، وانني في موقع يمكنني من ايجاد صيغة تحفظ ماء الوجه لمصر وتحمي موقف الامم المتحدة ، بمجرد ان اناقش القضية شخصيا مع الرئيس عبد الناصر .

في الرد الرسمي بتاريخ الثالث عشر من تشرين الثاني قلت ان اعلاني السابق قد اوضح رايي الشخصي في ان « اسباب » الموافقة تظل قائمة طالما ان المهمة لم تنجز . وقلت كذلك انه لهذا السبب فان سحب الموافقة الذي يؤدي الى سحب القوات قبل انجاز مهمتها تشكل من وجهة نظري ، كما قلت سابقا ، « خرقا للقبول بالقرار الاساسي للجمعية العامة على الرغم من انه ضمن حقوق الحكومة المصرية » . واستطردت الى القول ان اشارتي للمفاوضات كانت لايضاح ان قضية الانسحاب يجب ان تكون موضع مناقشة حول النقطة التي تختلف وجهات النظر بشانها وهي المدى الذي يحدد ما اذا كانت مهمة الجمعية العامة قد انجزت ام لا . واشرت هنا الى موقفي الذي شرحته سابقا في رسالتي بتاريخ التاسع من تشرين الثاني والتي اوردتها فيما سبق .

### حرية التصرف

علقت على الرد الرسمي برسالة شخصية خاصة لفوزي ارسلتها في الوقت ذاته قلت فيها انه « على كلينا ان نحتفظ بحرية التصرف لكن بامكاننا في الوقت ذاته المضي قدما ، آملين في الا تقع ظروف مثيرة للجدال . واذا كانت الترتيبات ستنهار بسبب هذه القضية ( الانسحاب عند انجاز المهمات فقط ) فانني لا استطيع تفادي احالة الموضوع (الخلاف بيننا على هذه القضية المبدأية ) الى الجمعية العامة واترك لها ان تقرر ما يمكن وما لا يمكن ان يكون مقبولا كتفاهم ( بيننا ) . سيكون هذا الوضع محرجا للجميع لكنني اخشى نتائجه السياسية ، اذ انه من الواضح ان اقلية قليلة جدا ستقتنع بان الاعتراف بحريتكم في التصرف يجب ان تعني انكم بعد سماحكم للقوات بالمجيء قد تطلبون انسحابها في الوقت الذي تكون الاسباب التي دفعتكم للقبول بها ما زالت قائمة بوضوح » . وانهيت رسالتي بالقول انني واثق من ان فوزي يستطيع مساعدتي، على اساس هذه الرسالة الشخصية ، « في وضع الموقف الذي كان علي ان اتخذه بالنسبة لحقوقي في منظوره الصحيح ». عليه اوضحت هذه الرسالة لفوزي انه ما لم تقبل الحكومة بموقفي من الانسحاب كشرط للقيام بمزيد من الخطوات ، فان القضية ستثار امام الجمعية العامة .

وعلى اساس هذين الاتصالين الاخيرين الصادرين عني اعطت مصر اشارة الضوء الاخضر لوصول القوات ، اي انها وافقت في الواقع على موقفي وتركته يتغلب على موقفها الذي جاء في مذكرتها في الثالث عشر من تشرين الثاني .

في جهودي لمتابعة الظرف الذي ساد بعد تبادل وجهات النظر التي اوضحت اختلاف المواقف بين مصر وبيني ، كنت اسير على اعتبار ان مصر تتمتع دستوريا بحق لا شك فيه بطلب انسحاب القوات حتى ولو كانت قد اعطت موافقة مسبقة. لكن من جهة اخرى يجب ان يكون ممكنا ، على اساس الموقف الذي تبنيته والذي قبل في النهاية ضمنيا ، ان نجبرها على اتفاقية تحد بها حرية تصرفها بالنسبة للانسحاب بجعل طلب الانسحاب معتمدا على انجاز المهمة — ومن الواضح ان هذه القضية ، في هيئة الامم ، لا يمكن الا اخضاعها الى التفسير من قبل الجمعية العامة .

### عقبات امام الحل

بالطبع كان افضل الاشياء هو ربط مصر باتفاقية تعلن فيها ان الانسحاب لا يتم الا بقرار من الجمعية العامة . لكن لم يكن بالامكان حل المشكلة ابدا على هذه الصورة المكشوفة . وشعرت بان الشيء